

التاريخ: 2014 / 2 / 2
الإشارة: AM / 14 / 16
السادة هيئة الأوراق المالية المحترمين
دائرة الإفصاح المحترمين - عمان / الاردن

الموضوع : اجتماع الهيئة العامة العادي

تحية طيبة وبعد ،،

بالإشارة الى الموضوع أعلاه والى شهادة مندوب مراقب عام الشركات والمتضمن محضر اجتماع الهيئة العامة العادي لشركة اموال انفست الذي عقد بتاريخ 2014/1/4 في جمعية خليل الرحمن، وبحضور كامل اعضاء مجلس الادارة و تغيب مدقق الحسابات السادة ارنست ويونغ، حيث افتتح رئيس مجلس الإدارة الدكتور قاسم النعواشي الجلسة وتمت مناقشة جدول الاعمال الوارد في دعوة الاجتماع وتم اتخاذ القرارات التالية :

1. تلاوه مختصرة لمحضر اجتماع الهيئة العامة العادي السابق والمنعقد بتاريخ 2011/ 5/ 8 وإحاطة المساهمين بأهم القرارات المنجزة فيه .
 2. أقرت الهيئة العامة بالإجماع تقرير لجنة الخبراء المنتدبة بموجب تكليف من عطفة مراقب عام الشركات بموجب كتاب رقم (م ش / 1 / 364)، وبهذا يصبح التقرير ملزماً ووثيقة رسمية مصادق عليها من قبل الهيئة العامة للشركة، كما فوضت الهيئة العامة للشركة مجلس الإدارة بتعديل البيانات المالية لعام 2010 والأرباح والخسائر واعتماد النسخة المعدلة للبيانات المالية لعام 2010 من قبل مجلس الإدارة .
 3. تمت الموافقة بالإجماع على عدم ابراء ذمة مجلس الإدارة السابق .
 4. تمت الموافقة بالإجماع على تثبيت السادة اعضاء مجلس الإدارة المؤقتين بدلاً من الأعضاء المستقبليين في مجلس الإدارة وهم :-
 - (1) السادة / شركة الديرة للإستثمار والتطوير العقاري ممثلة بالمهندس محمود السعودي، بدلاً من شركة السلام العالمية للإستثمار المحدودة .
 - (2) السادة / شركة معان للتجارة والأستثمار والتصدير ممثلة بالسيد حسن غريب، بدلاً من شركة السعود المحدودة .
 - (3) السيد/ بركات العزام، بدلاً من السيد عودة زيادات .
 5. قررت الهيئة العامة للشركة بالإجماع تفويض مجلس الادارة للتفاوض مع الأطراف الأخرى للوصول الى تسوية عادلة .
 6. مناقشة تعيين مدقق حسابات جديد للمجموعة ، حيث تم ابلاغ الهيئة العامة للشركة بأن السادة شركة ارنست ويونغ قد قدمت كتاب اعتذار عن تدقيق حسابات الشركة، وتم الاتفاق على التسمي لعطفة مراقب عام الشركات بأسماء ثلاثة مدققين ليتم اختيار مدقق جديد للشركة.
- وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير،،

رئيس مجلس الإدارة

د. قاسم النعواشي



- ✓ نسخة السادة مركز إيداع الأوراق المالية.
- ✓ نسخة السادة بورصة عمان.

محضر إجتماع الهيئة العامة العادي

لشركة أموال انفست م.ع.م

المنعقد يوم السبت الموافق ٢٠١٤/١/٤

بناء على الدعوة الموجهة من قبل مجلس إدارة شركة أموال انفست م.ع.م إلى السادة مساهمي الشركة لعقد إجتماع الهيئة العامة العادي المؤجل، والدعوات الموجهة إلى عطوفة مراقب عام الشركات والسادة شركة أرنست ويونغ مدققي حسابات الشركة؛ إفتتح الإجتماع رئيس مجلس الإدارة الدكتور قاسم النعواشي وقد بدأ الإجتماع مرحباً بالسادة المساهمين الحضور وبمندوب عطوفة مراقب عام الشركات السيد نضال الصدر حيث نقل الحديث إلى مندوب عطوفة مراقب عام الشركة لإعلان النصاب وقانونية الإجتماع وقد أعلن مندوب عطوفة مراقب عام الشركات إكمال النصاب القانوني بحضور (٥٤) مساهماً من أصل ٧٨٤٦ مساهم يحملون (٨,٣٣٤,٦٨٢ سهماً) بالأصالة و(١٧٦,٧٤١,١٧٦ سهماً) بالوكالة أي بما مجموعه (١٦,٠٧٥,٨٥٨ سهم) حيث يمثل هذا الحضور ما نسبته (٣٥.٧%) من مجموع أسهم الشركة المكتتب بها في رأسمال الشركة والبالغ (٤٥,٠٠٠,٠٠٠) سهم. كما أعلن إستكمال الشركة للإجراءات القانونية لعقد الإجتماع والإعلان في الصحف والإذاعة وإرسال الدعوة بالبريد وفق الأصول، بالإضافة إلى حضور جميع أعضاء مجلس الإدارة وعددهم سبعة أعضاء وبذلك يكون النصاب القانوني للجلسة ولأعضاء مجلس الإدارة قائماً. وبالرغم من عدم حضور مدقق الحسابات تحت طائلة المسؤولية القانونية سندا لأحكام المادة رقم ١٨٢ من قانون الشركات، تعتبر الإجتماع قانونية والقرارات الصادرة عنها ملزمة لجميع مساهمي الشركة الحاضرين وغير الحاضرين، وطلب مندوب عطوفة مراقب عام الشركات من الهيئة العامة للإجتماع تعيين كاتباً لها ومراقبين لفرز الأصوات.

قام رئيس الإجتماع بتعيين السيد ياسر محمد هيكل كاتباً للجلسة وكل من السيد ياسر خالد العمري والسيد محمود خميس سعد مراقبين لفرز الأصوات وتمت الموافقة على ذلك بالإجماع من الهيئة العامة. ثم أعلن السيد رئيس الإجتماع عن بدء مناقشة جدول الأعمال الوارد في دعوة الإجتماع.

أولاً: تلاوة وقائع الإجتماع السابق للهيئة العامة:

إقترح مجموعة من المساهمين أن يتم تلاوة أهم القرارات وبنود محضر الإجتماع العادي السابق إختصاراً للوقت، وتمت الموافقة على الإقتراح بالإجماع من الهيئة العامة وعليه ذكر السيد رئيس الإجتماع أن الإجتماع السابق للهيئة العامة لشركة أموال انفست والمنعقد بتاريخ ٢٠١١/٥/٨ والذي تم نشره وتوثيقه بالطرق الرسمية من خلال هيئة الأوراق المالية وبناء على القرارات التي صدرت عن هذا الإجتماع فقد تم التصويت على أربعة قرارات وهي: عدم إبراء ذمة مجلس الإدارة السابق؛ ورد البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١/كانون الأول/٢٠١٠؛ ورد تقرير مجلس إدارة الشركة؛ ورد تقرير مدقق الحسابات، وكذلك تم إنتخاب مدقق الحسابات شركة أرنست ويونغ لعام

محضر إجتماع الهيئة العامة العادي

لشركة أموال انفست م.ع.م

المنعقد يوم السبت الموافق ٢٠١٤/١/٤

٢٠١١ من قبل الهيئة العامة. وجدير بالذكر أن شركة ارنست ويونغ مدقي الحسابات قد إعتذرت عن تدقيق حسابات شركة أموال انفست لعام ٢٠١١.

ثانياً: عرض تقرير الخبراء على الهيئة العامة للشركة لإقراره:

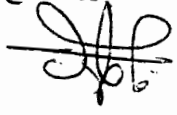
ذكر السيد رئيس الاجتماع أن تقرير لجنة الخبراء الذي بين يدي المساهمين والمعد بموجب تكليف من عطوفة مراقب عام الشركات بموجب كتاب رقم (م ش/١/٣٦٤) حول مراجعة البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١/كانون الأول/٢٠١٠ والذي تم نشره على موقع الشركة الإلكتروني والمتواجد طيلة الوقت بصورة ورقية وجاهز للتسليم في مقر الشركة لأي مساهم؛ هذا التقرير الذي أعدته لجنة الخبراء يتضمن تفاصيل المخالفات والتجاوزات في شركة أموال انفست. ثم بدأ رئيس الجلسة بقراءة التقرير المكون من ٨٤ صفحة. وقاطعه المساهمون الحضور، وطلبوا بالاجماع من رئيس الجلسة عدم قراءة التقرير.

في سؤال للمساهم سعود عبد القادر هل تم إعداد التقرير بناء على مبادرة من دائرة مراقبة الشركات أم مجلس الإدارة الحالي، وإذا كان من مراقبة الشركات فما دور مجلس الإدارة؟ قال السيد رئيس الاجتماع أن السبب في إعداد التقرير الذي أعد بموجب المادة ١٩٦ ب من قانون الشركات هو رد البيانات المالية من قبل الهيئة العامة للشركة في الاجتماع السابق.

سأل المساهم أسامه عرسان لماذا لم تحيل مراقبة الشركات المخالفات الواردة في التقرير والمسؤولين عنها إلى المحكمة مباشرة بدلاً من مكافحة الفساد ولماذا تم إستهلاك كل هذا الوقت في المحاكم؟ رد السيد نضال الصدر مندوب عطوفة مراقب عام الشركات أنه تم تحويل القضية إلى هيئة مكافحة الفساد والتي هي جزء من النظام القضائي ممثلاً بالإدعاء العام وليست دائرة مراقبة الشركات هي التي تحدد للقضاء إذا كانت هذه القضية مستعجلة أم لا، فالأمر هو ضمن صلاحيات القضاء فقط.

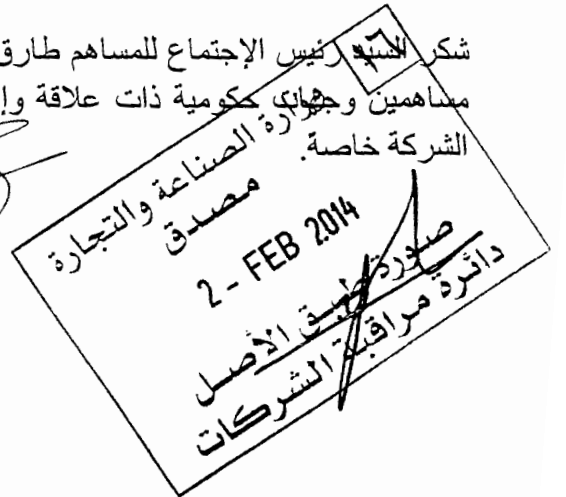
وفي مداخلة للمساهم طارق ابو الراغب قال إن المذكور في التقرير يتحدث عن خسائر أكثر من ٦٠ مليون دينار فأين دور وزير الصناعة والتجارة ودور مراقب عام الشركات والنائب العام الذي يفترض أن يتحرك ولا يُحرك، ولماذا لا يتم إستخدام الصلاحيات القانونية، وهل مسؤولية المساهم أن يرفع دعوى، أو أن يبحث عن طرق لتحريك قضيته سواء عن طريق الإعلام والرأي العام أو غيره.

شكر السيد رئيس الاجتماع للمساهم طارق أبو الراغب مداخلته، مؤكداً على ضرورة تعاون الجميع مساهمين وجهائي حكومية ذات علاقة وإعلاميين للوصول إلى الإصلاح المطلوب عامة وإصلاح الشركة خاصة.





صفحة ٢ من ٦



محضر إجتماع الهيئة العامة العادي

لشركة أموال انفست م.ع.م

المنعقد يوم السبت الموافق ٢٠١٤/١/٤

قدم المساهم رائد الجوهري بصفته خبير في الشؤون المحاسبية والمالية وأحد الشهود الرئيسيين في القضية الجزائية مداخلته بين فيها أنه بالنسبة للخسائر الواردة في تقرير الخبراء فهي مثبتة بالأدلة والبيانات لدى دائرة الإدعاء العام والمحكمة فسواء أقرت الهيئة العامة التقرير أم لا فلن يؤثر قرار الهيئة العامة على سير القضية الجزائية المنظورة لدى محكمة جنابات عمان. كما صرح السيد الجوهري أنه ما زلنا لغاية الآن نكتشف مدى فداحة الفساد في هذه القضية. وقد أكد رئيس الاجتماع على ما ذكره المساهم الجوهري مضيفاً أننا لا نستطيع إصدار البيانات المالية المعدلة عن عام ٢٠١٠ إلا بعد إقرار التقرير من قبل الهيئة العامة سنداً لأحكام المادة ١٩٦/ب من قانون الشركات.

وحول تساؤلات وُجّهت لمندوب عطوفة مراقب عام الشركات من عدة مساهمين عن مدى دقة التقرير، أفاد السيد مندوب عطوفة مراقب عام الشركات أن اللجنة التي أعدت التقرير مكونة من ثلاث مدققي حسابات مختلفين وهم لديهم كل الإثباتات والوثائق التي تؤكد صحة ما ذكر في التقرير، وهذا التقرير هو لإصدار البيانات المالية عن عام ٢٠١٠.

وفي سؤال للمساهم سليمان قاقيش بأن إقرار تقرير الخبراء هو إقرار بخسائر تتجاوز رأس المال لشركة أموال انفست فهل سيؤدي ذلك بالمحصلة لاحالة الشركة إلى التصفية الإجبارية. أكد السيد نضال الصدر مندوب عطوفة مراقب عام الشركات أنه لن يتم تصفية شركة أموال انفست نتيجة الخسارة الناتجة فهناك العديد من القضايا القانونية المقامة من الشركة، وأكبر مثال على ذلك أن هناك شركات مماثلة لشركة أموال انفست لم يتم إحالتها إلى التصفية.

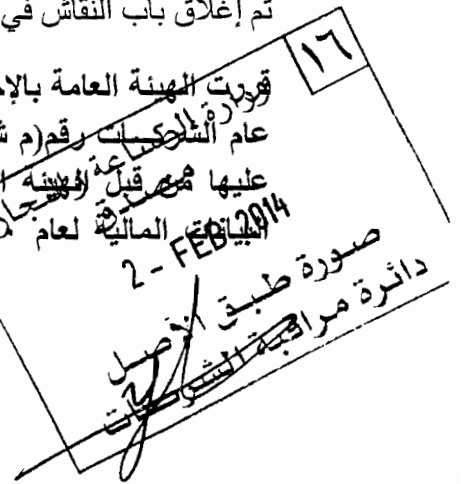
وفي سؤال للمساهم نسيم أبو ليل أن مراقبة الشركات هي التي طلبت إعداد التقرير فما هو رأيها في التقرير وهل تستطيع أن تقول أنه صحيح.

قال السيد نضال الصدر مندوب عطوفة مراقب عام الشركات أن مراقب الشركات عين لجنة خبراء من مدققي الحسابات والمطلوب وفق القانون "على أن يتم عرض التقرير على الهيئة العامة لإقراره" وليس على دائرة مراقبة الشركات؛ وبعد إقرار التقرير من قبل الهيئة العامة للشركة يكون ملزماً لتعديل الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وفقاً للمادة ١٩٦ ب.

تم إغلاق باب النقاش في هذا البند وقررت الهيئة العامة بالإجماع ما يلي:

قررت الهيئة العامة بالإجماع إقرار تقرير لجنة الخبراء المنتدبة بموجب تكليف من عطوفة مراقب عام الشركات رقم (م/ش/٣٦٤/١)، وبهذا القرار يصبح التقرير ملزماً ووثيقة رسمية مصادق عليها من قبل الهيئة العامة للشركة. كما فوضت الهيئة العامة للشركة مجلس الإدارة بتعديل البيانات المالية لعام ٢٠١٤ والأرباح والخسائر واعتماد النسخة المعدلة للبيانات المالية لعام ٢٠١٤.

صفحة ٣ من ٦



محضر إجتماع الهيئة العامة العادي

لشركة أموال انفست م.ع.م

المنعقد يوم السبت الموافق ٢٠١٤/١/٤

٢٠١٠ من قبل مجلس الإدارة دون الحاجة للرجوع مرة ثانية إلى الهيئة العامة للشركة، وأن يكون تقرير الخبراء منطلقاً ووثيقة رسمية لملاحقة المتسببين عن المخالفات والتجاوزات والخسائر الواردة فيه.

البند الثالث التنسيب للهيئة العامة لمناقشة إبراء ذمة مجلس الإدارة السابق:

قال السيد رئيس الاجتماع أن مجلس إدارة شركة أموال انفست يوصي وينسب للهيئة العامة لشركة أموال انفست بالتأكيد على عدم إبراء ذمة مجلس الإدارة السابق. هذا وقد قررت الهيئة العامة بالإجماع عدم إبراء ذمة مجلس الإدارة السابق.

البند الرابع التنسيب للهيئة العامة بالموافقة على تثبيت عضوية الزملاء المؤقتين في مجلس الإدارة:

ذكر السيد رئيس الاجتماع أن هناك ثلاث أعضاء من مجلس الإدارة المنتخب من قبل الهيئة العامة قد استقالوا من مجلس الإدارة وهم:

(١) شركة السلام العالمية للاستثمار المحدودة؛ (٢) شركة السعود المحدودة؛ (٣) السيد عودة زيادات.

وقد تم تعيين السادة التالية أسماؤهم بشكل مؤقت لحين تثبيتهم من قبل الهيئة العامة وهم:

١. شركة الديرة للاستثمار والتطوير العقاري/ ممثلة بالمهندس محمود السعودي وهي تملك عدد ٥٤٧,٤١١ سهم.
٢. شركة معان للتجارة والاستثمار والتصدير/ ممثلة بالسيد حسن غريب وهي تملك عدد ٦٠٠,٠٠٠ سهم.
٣. السيد بركات العزام وهو يملك عدد ١٧٥,٠٠٠ سهم.

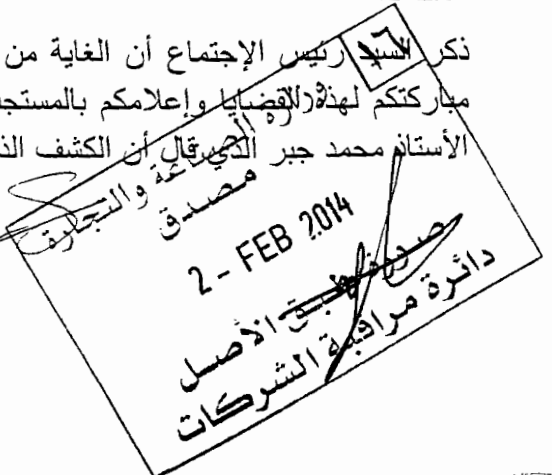
وقد قررت الهيئة العامة بالإجماع إقرار وتثبيت السادة المذكورين أعلاه أعضاء مجلس إدارة بدلا من السادة المستقيلين.

البند الخامس إعلام الهيئة العامة للشركة بالإجراءات القانونية المتخذة من قبل مجلس إدارة الشركة:

ذكر السيد رئيس الاجتماع أن الغاية من إدراج هذا البند لدى هيئتك الموقرة هو الحصول على مباركتكم لهذه القضية وإعلامكم بالمستجدات على هذا الصعيد ونترك المجال للمستشار القانوني الأستاذ محمد جبر الذي قال أن الكشف الذي بين أيديكم يبين القضايا المقامة ضد الشركة ولصالحها



صفحة ٤ من ٦



محضر إجتماع الهيئة العامة العادي

لشركة أموال انفست م.ع.م

المنعقد يوم السبت الموافق ٢٠١٤/١/٤

وأن هناك العديد من القضايا التي تم عمل تسويات فيها ومصالحات وتقسيط وهناك قضايا هامة اقامتها الشركة ومن اهمها قضية الإدعاء بالحق الشخصي وهي قضية هامة لما فيها من عطل وضرر وقضية بطلان سندات تحويل شركة سرا للتطوير العقاري وغيرها من القضايا التي تتم متابعتها أولاً بأول كما يوضح لكم الكشف المرفق. وهناك قضايا مقامة ضد الشركة مثل فسخ عقود اراض مباني شارع مكة التابعة لشركة سرا نتيجة الأجر المستحقة حتى من زمن الإدارة السابقة وهي مازالت منظورة أمام القضاء.

في إقتراح للأستاذ طارق أبو الراغب ذكر فيه أن تقوم الشركة برفع قضية على دائرة مراقبة الشركات وهيئة الأوراق المالية موضوعها المحاسبة عن التقصير في المسؤولية والإمتناع عن أداء العمل وهي دعاوى مكتملة الأركان على الوزارة وهيئة الأوراق.

البند السادس أي أمور تقترح الهيئة العامة إدراجها في جدول الأعمال:

❖ التسوية مع الأطراف ذات العلاقة

المساهم يوسف بدران: حيث أن الحق العام يتحرك ولا يحرك فكم شركة حُركت، وهو ما يجب أن يكون. وهذا يدفعنا إلى أن نقول شكراً إلى د.قاسم النعواشي وأعضاء مجلس الإدارة، وسؤالي هو هل مجلس الإدارة يقبل بحل القضية عن طريق التسويات إذا حاول المتهمون عرض تسوية عادلة قبل النطق بالحكم؟

قال رئيس الاجتماع بالنسبة لجدية الطرف الآخر فلا نعلم مدى جديتهم الفعلية وقد وصل إلى مسامعنا أنه جرت اتصالات مع بعض السادة الأعضاء. وأنسب للهيئة العامة بتفويض مجلس الإدارة بالتفاوض مع أي طرف للتوصل إلى تسويات عادلة في أي قضية رفعتها؟ وأترك المجال هنا إلى زميلي المهندس محمود السعودي عضو مجلس الإدارة للحديث عن التسويات المطروحة.

المهندس محمود السعودي: نعم حصلت بعض الاتصالات من الأطراف الأخرى ونحن لا زلنا بين أخذ ورد، ولكن في المحصلة أي قرار بخصوص التسوية أرجو أن يتم عرضه على هيئتك الموقرة.

قررت الهيئة العامة لشركة أموال انفست تفويض مجلس الادارة للتفاوض مع الاطراف الاخرى للوصول إلى تسوية عادلة.

١٦
مجلس إدارة إنست ويونغ عن تدقيق حسابات شركة أموال انفست عن عام ٢٠١١.

ذكر السيد رئيس الاجتماع أن هناك كتاب إعتذار قدم من شركة انست ويونغ عن تدقيق حسابات

الشركة
صورة طبق الأصل
دائرة مراقبة الشركات

صفحة ٥ من ٦

محضر إجتماع الهيئة العامة العادي

لشركة أموال انفست م.ع.م

المنعقد يوم السبت الموافق ٢٠١٤/١/٤

وفي مداخلة السيد نضال الصدر مندوب عطوفة مراقب عام الشركات أنه في حال إعتذار مدقق الحسابات عن التدقيق فإن مسؤولية تعيين مدقق الحسابات هي من مهام مراقب الشركات حيث يقوم المجلس بتنسيب ثلاث مدققي حسابات وتقوم الدائرة باختيار أحدهم كمدقق حسابات لشركة أموال انفست.

❖ إصدار ميزانيات باقي السنوات لشركة أموال انفست:

محمد الجاغوب ممثل شركة السعود: ما هو حاصل بالنسبة لميزانيات ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣ ومتى يمكن إصدار هذه الميزانيات؟ رد السيد مهند القنبيبي المستشار المالي قائلاً: نحن نعتمد في إصدار البيانات المالية على الرصيد الافتتاحي وحيث أن عام ٢٠١٠ لم يصدر به ميزانية لغاية الساعة فلا يمكن إصدار الميزانيات اللاحقة، وبمجرد صدورنا نحن جاهزون محاسبياً لإصدار بقية البيانات المالية عن باقي السنوات.

وفي الختام وبعد أن تأكد رئيس الاجتماع من عدم وجود أي مواضيع أخرى يمكن طرحها قال: اسمحو لي وبإسمكم جميعاً أن أرفع إلى جلالة الملك المعظم أسمى آيات الولاء والعرفان. وشكر رئيس الاجتماع دائرة مراقبة الشركات على تعاملهم بمهنية عالية مع الشركات التي تمر بضروف صعبة مثل شركة أموال انفست، وشكر الهيئة القضائية التي تنظر القضية الجزائية في محكمة جنايات عمان، وشكر هيئة مكافحة الفساد على جهودهم لحماية حقوق المساهمين، كما تقدم بالشكر إلى السادة المساهمين على ثقتهم الكريمة وإلى جميع موظفي شركة أموال انفست، وعسى الله أن يكمل هذه الجهود بالنجاح والله ولي التوفيق.

وبناء عليه تم إعلان إختتام الاجتماع في تمام الساعة الواحدة ظهراً.

رئيس الاجتماع

مندوب عطوفة مراقب عام الشركات

كاتب الاجتماع

د.قاسم النعواشي

نضال الصدر

ياسر هيكل

